الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

إن المخدرات أيا كان نوعها قد انتشرت في إندونيسا انتشارا عظيما لا يحتمل، وكانت تنتشر في كثير من أقطار إندونيسيا وبين جميع الطبقات عظيمها وحقيرها. معنى ذلك أنها قد تناولت كل طبقات مجتمع إندونيسيا[١].

وقد يؤدي تعاطي المخدرات إلى زهق الكثير من الأرواح الإنسانية ودمار الأسر والمجتمعات وفقدان الأمن والاستقرار، وهي خسائر لا تقدر بالمال وتؤثر بشكل سلبي على الناحية الاجتماعية والأخلاقية[٢].

---

[1] Suriani, Kasus Narkoba di Indonesia Terus Meningkat, dalam situs: http://nasional.inilah.com/read/detail. 27 Juni 2012.

[2] Heriadi Willy, S.H., Berantas Narkoba Tidak Cukup Hanya Bicara, Tanya Jawab dan Opini, Cetakan Pertama. (Yogyakarta: UII Press 2005), p, xi

والإحصائيات التي أصدرتها BNN[٣] أوضحت على أنّ عدد مرتكبي جريمة تعاطي المخدرات من مجتمع إندونيسيا يتراوح بين مليونين إلى ثلاثة ملايين نسمة. أوضحت إلى أن عدد المرتكبين يزداد بعد كل سنة.[٤]

وأوضحت كذلك إلى ٦٠٩ قضايا لجريمة تعاطي المخدرات سنة ٢٠٠٩، ويضعف ذلك العدد إلى أربعين ضعفا وصار ٢٦.٥٦٠ قضية سنة ٢٠١٢. وقد أشارت الإحصائيات التي أصدرتها قناة ميترو التلفزيون أن في أوائل سنة ٢٠١٢ كان إندونيسيا في الرتبة الثانية عن اتجار المخدرات في العالم.[٥]

دولة إندونيسيا كما أنها دولة قانونية مؤسسة على سيادة القانون حيث وضع القانون كالقائد الأعلى في حل جميع القضايا، وهو مهمّ من الجهة الاستراتيجية، لأنه من

---

[٣] هي اللفظة الأوائلية من قسم مسؤول المخدرات الوطني، وهو مؤسسة الحكومة الإندونيسية غير الوزارة، يرأسه الرئيس المسؤول إلى رئيس جمهورية إندونيسا بوساطة تنسيق رجال الشرطة بجمهورية إندونيسيا. وكانت وظيفته إعانة رئيس جمهورية إندونيسيا في تنسيق مؤسسات الحكومة متعلق بتخطيط النظم وعمليتها في قسم التجهيز والتدابير الواقية من المخدرات، فسيكوتروفيك، المواد التي تسبب الإدمان ومكافحة تعاطيها والاتجار فيها. وإعانته في التدابير الواقية من المخدرات، فسيكوتروفيك، وبإنشاء الموظف الذي يتكون من مؤسسات الحكومة وفقا بالوظائف والحقوق لكل. انظر المادة ٦٤ من القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات.

[4] Badan Narkotika Nasional, *Data Kasus Narkotika*. Dalam situs http://www.bnn.go.id/portal/index.php/konten/view/deputi-rehabilitasi/data-korban-narkoba, 6 Agustus 2012.

[5] Badan Narkotika Nasional, *Op.Cit*

المعيار الذي يحدد وجود إندونيسيا كالدولة القانونية. لحلّ هذه قضية جريمة تعاطي المخدرات التي يزداد عددها بعد كل سنة أصدرت حكومة إندونيسيا بعض القوانين التي تتعلق بهذه القضية، ومن هذه القوانين هي القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٢٢ سنة ١٩٩٧ عن المخدرات، والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٥ سنة ١٩٩٧ عن فسيكوتروفيك، والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ١٩٩٢ عن الصحة.[٦]

وفي سنة ٢٠٠٩ صدر القانون يتعلق بالمخدرات وهو القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات وبه ينسخ القانون قبله-وهو القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٢٢ سنة ١٩٩٧ الذي يعتبر غير مناسب بتطور الظروف والأحوال لحلّ هذه القضية.[٧]

وأصلحت عدة التغيرات في القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ الخطوات المخطئة في القانون قبله.

ومن اللازم أن الحكومة قد حلّت قضية جريمة المخدرات التي انتشرت في إندونيسيا، إذا لاحظنا الهدف الرئيسي من القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة

---

[6] Briptu Teguh Prio Handoko, *Ancaman Hukuman Pengguna dan Pengedar Narkoba.* Artikel penanggulangan narkoba (satuan reserse narkoba), dalam situs http://dhon2008.blogspot.com/2010/06/ancaman-hukuman-bagi-pengguna-dan_01.html, 6 Juni 2008.

[7] Pembukaan UU No. 35 Tahun 2009 Tentang Narkotika

٢٠٠٩ الذي ينسخ القانون قبله، ولكن الواقع يخالف المقصود، عند الإحصائيات أوضحت أن قضية المخدرات تزداد إلى ٢٦.٦٥٠ قضية في سنة ٢٠١٢. بل كانت إندونيسيا بالرتبة الثانية في تسويق المخدرات العالمي.

وكان أغلب سكان إندونسيسيا يتدينون بالدين الإسلامي لم يستخدموا الفقه الجنائي الإسلامي لحل هذه القضية بل هم يستخدمون القانون الصادر ممن لم يعلم بجميع ما يصلح للإنسان.

كما أن الدين الإسلامي هو الدين الحق الخالد الملائم للعقول في كل عصر وجيل وشعب وقبيل جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور وليهديهم إلى الصراط العزيز الحميد ليرشدهم إلى ما فيه سعادتهم في دنياهم وأخراهم.[٨]

والدين الإسلامي كما أنه دين سماوي له خصائص في التشريع الإسلامي، منها أنه إلهي المصدر بمعنى أن منهجه في الوصول إلى غاية أهدافه هو منهج رباني، لأن مصدره الوحي عن الله سبحانه إلى رسوله الخاتم محمد صلى الله عليه وسلم، كما أن الله

---

[٨] الشيخ حسن منصور وغيره، **كتاب الدين الإسلامي**، الطبعة الثانية، (فونوروكو: دار السلام، ٢٠٠٤)، ص: ١

خالق كل شيء وهو أعلم بمصالح خلقه[٩]. وأما المقصد العام للشارع من تشريعه الأحكام هو تحقيق مصالح الناس بكفالة ضرورياتهم وتوفير حاجياتهم وتحسينياتهم[١٠]. لحل هذه قضية تعاطي المخدرات كان الشارع قد وضع حكما فيها.

وبناءا على خلفية البحث السابقة عرض لنا السؤال، كيف رأى الفقه الجنائي الإسلامي هذه القضية؟ هل يصلح القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ لحلّ هذه القضية؟ وما وجه الاتفاق والاختلاف بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ في حل هذه القضية؟

وأخيرا، من الدواعي الموجودة أخذ الباحث هذا الموضوع: **جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات (دراسة مقارنة).**

---

[٩] فوزي بالثابت، **فقه مقاصد الشريعة في تنزيل الأحكام أو فقه الاجتهاد**، الطبعة الأولى، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠١١)، ص: ٢٦

[١٠] عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه**، الطبعة الثانية عشرة، (جاكرتا: دار الكتب الإسلامي، ٢٠١٠)، ص: ١٧٣

ب. تحديد المسألة

استنادا على ما شرح الباحث في الخلفية السابقة فحدد الباحث بحثه فيما يلي:

١. ما مفاهيم جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات؟

٢. ما وجه الاتفاق والاختلاف بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات في جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها؟

ج. أهداف البحث

استنادا على تحديد المسألة فأهداف هذا البحث للحصول على الغاية المقصودة هي:

١. الكشف عن مفاهيم جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩.

٢. الكشف عن وجه الاتفاق والاختلاف بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ في جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها.

د. أهمية البحث

ومن أهم كتابة هذا البحث يرجو الباحث بعد إتمام كتابة هذه الرسالة تأتي منها منافع كثيرة للباحث خاصا وللقارئين عاما، بناء على أهداف البحث المتقدمة فتكون أهميته كما يلي:

١. الأهمية النظرية العلمية

أ) لزيادة المعلومات بالنسبة إلى الباحث خصوصا وللقارئين عموما في قضية جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها وفي الفقه الجنائي الإسلامي وفي القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات.

ب) تخزين الأفكار والعلوم والمعلومات الدينية عن قضية جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي وفي القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩.

ج) حمل طلاب كلية الشريعة إلى تفكير عميق لهذه المسألة خاصة للطلاب في قسم مقارنة المذاهب والقانون.

٢. الأهمية النظرية العملية

أ) إسهام لجامعة دار السلام الإسلامية لكلية الشريعة في قسم مقارنة المذاهب والقانون.

ب) ليكون معطيات فكرية لرئيس الحكومة في تقديم قضية جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩.

ج) التحذير من الخطأ خصوصا للمجتمع الإندونيسي في تنفيذ عقوبة تعاطي المخدرات.

هـ. البحوث السابقة

ومن البحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث، منها:

١. نونو حسن الختام، تبحث في عقوبة تعاطي المخدرات في الحكم الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٢٢ سنة ١٩٩٧. بالموضوع "عقوبة جريمة تعاطي المخدرات (دراسة المقارنة بين الحكم الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٢٢ سنة ١٩٩٧)". الجامعة الإسلامية الحكومية سونان كالي جاكا يوكياكرتا، استخدمت الباحثة القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٢٢ سنة ١٩٩٧، وتبحث في عقوبة جريمة تعاطي المخدرات مقارنة بين الحكم الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي رقم ٢٢ سنة ١٩٩٧[١١]. والقانون الوضعي الإندونيسي الذي استخدمته الباحثة تعتبر الحكومة غير مناسب بتطور الأحوال والظروف حتى نسخه القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩.

---

[١١] نونو حسن الختام، **عقوبة جريمة تعاطي المخدرات (دراسة مقارنة بين الحكم الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٢٢ سنة ١٩٩٧)**، الجامعة الإسلامية الحكومية سونان كالي جاكا يوكياكرتا، ١٩٩٧.

٢. إينا فطريياني، بحثت في إقرار الحكم الجنائي بالقتل لقضية تعاطي المخدرات. بالموضوع "الإقرار بالقتل لموزّعي المخدرات في النظر الإسلامي"[١٢].

٣. أحمد شافعي، بحث في تعاطي المخدرات. بالموضوع "تعاطي المخدرات في القانون الوضعي الإندونيسي والفقه الجنائي الإسلامي"[١٣].

والبحوث السابقة لم تبحث في جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات.

و. الإطار النظري للبحث

إن أصل كلمة جريمة من جرم معناه كسب وقطع، ويظهر معناه للكسب المكروه غير المستحسن، يراد منها الحمل على فعل حملا آثما، وقوله تعالى: وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ

---

[١٢] إينا فطرياني، **إقرار الحكم الجنائي بالقتل لقضية تعاطي المخدرات.**

[١٣] أحمد شافعي، **تعاطي المخدرات في القانون الوضعي الإندونيسي والحكم الإسلامي**، جامعة داتوكاراما فالو، ١٩٩٧.

مِّنكُم بِبَعِيدٍ[١٤]. ويطلق على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم[١٥] وقوله تعالى: إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ كَانُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَضْحَكُونَ[١٦] وهي محرمات شرعية زجرها الله عنها بحد أو تعزير، والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به[١٧].

المخدرات في القاموس جمع من المخدر معناه مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة[١٨] وفي الاصطلاح فقد عرفه ابن حجر الخيتمي بأنه كل ما يتولد عنه تخدير البدن وفتوره من طول السكوت والنوم وعدم الحمية[١٩]. أي المخدرات عند القانون الوضعي الإندونيسي هي المواد أو الأدوية المستخلصة من النباتات أم غير

---

[١٤] سورة هود: ٨٩

[١٥] محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة في الإسلام**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨)، ص. ١٩

[١٦] سورة المطففين: ٢٩

[١٧] عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، الجزء الأول، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ص. ٦٦

[١٨] الدكتور سعد الدين مسعد هلالي، **التأصيل الشرعي للخمر والمخدرات دراسة فقهية مقارنة**، الطبعة الأولى، (الكويت: المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ٢٠٠١)، ص، ١٣٧

[١٩] **نفس المرجع**، ص. ١٤٥

النباتات، من الاصطناعية أم شبه الاصطناعية تسبب تخفيض الوعي، فقدان الذوق، ويؤدي إلى الإدمان[٢٠].

وتعاطي المخدرات هو استعمال كل محظور بأي طريقة سواء من المخدرات لغرض غير طبي أو علاجي[٢١].

العقوبة هي جزاء وضعه الشارع لمنع ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به، فهي جزاء مادي مفروض سلفا يجعل المكلف يمسك عن ارتكاب الجريمة، فإذا ارتكبها زجر بالعقوبة حتى لا يعود إلى الجريمة مرة أخرى كما يكون عبرة لغيره[٢٢].

والفقه الجنائي الإسلامي هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية[٢٣] وتتعلق هذه الأحكام الشرعية بالأفعال المحرمات التي نهى عنها الشارع

---

[20] Undang-Undang Republik Indonesia Nomer 35 Tahun 2009 tentang Narkotika, Bab 1 tentang Ketentuan Umum, Pasal 1 Ayat 1.

[٢١] سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي، **الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٤)، ص، ٢٣٥

[٢٢] الدكتور أحمد فتحي بهنسي، **العقوبة في الفقه الإسلامي**، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٣)، ص، ١٣

[٢٣] الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، الطبعة الثانية، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٢)، ص. ٢١

وتوعد فاعلها بالعقاب[٢٤]. ومن تعريف الفقه الجنائي الإسلامي السابق يتبين على أن موضوع الفقه الجنائي الإسلامي هو الجريمة والعقوبة.[٢٥]

القانون جمعه قوانين معناه مجموعة الشرائع والنظم التي تنظم علاقات المجتمع سواء كان من جهة الأشخاص أو من جهة الأموال[٢٦].

القانون الوضعي الإندونيسي هو القرارات والنظم التي وضعتها حكومة إندونيسيا وتتضمن من الوزارة والسلطة التنفيذية وغير ذلك، وصححتها السلطة التشريعية ووفقها رئيس جمهورية إندونيسيا[٢٧]. وهذا القانون من منتجات السلطة التشريعية ويكلف كل شخص عموما[٢٨].

القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات القانون الذي أصدرته حكومة إندونيسيا لمكافحة تعاطي المخدرات لتنظيم استعمالها والاتجار فيها.

---

[24] Drs. H. Ahmad Wardi Muslich, Hukum Pidana Islam, Cetakan pertama, (Jakarta: Sinar Grafika, 2005), Hal. ix.

[٢٥] **نفس المرجع.**

[٢٦] لويس معلوف، **المنجد في اللغة والأعلام**، الطبعة الحادية والأربعون، (بيروت: دار المشرق، ٢٠٠٥)، ص، ٣٦٥

[27] Departemen Pendidikan Nasional, Kamus *Besar Bahasa Indonesia Pusat Bahasa*, edisi 4, (Jakarta: Gramedia, 2012), Hal. 1527

[28] Prof. Dr. Sudikno Mertokusumo, S.H. Mengenal Hukum Suatu Pengantar, Cetakan ke-5, (Yogyakarta: Cahya Atma Pustaka, 2010), Hal. 113

صدر لنسخ القانون سابقه عن المخدرات وهو القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٢٢ سنة ١٩٩٧ الذي يعتبر غير مناسب لحلّ هذه القضية بتطور الظروف والأحوال[٢٩].

لم يتكلم المتقدمون في خصوص المخدرات لأنه إنما حدث أكلها من قريب ولذلك لم يتكلم فيها الأئمة الأربعة فقد ظهرت في آخر القرن السادس وأول القرن السابع حين ظهرت دولة التتار[٣٠].

يرى بعض العلماء أن في تعاطي المخدرات نفس الإسكار والمفاسد الموجودة في الخمر فألحقت المخدرات بالخمر. وأخذ حكم تعاطي المخدرات على تحريمه لاشتراكهما في الإسكار والمفاسد. فيكون الخمر أصلا أو مقيسا عليه، وتعاطي المخدرات فرعا أو مقيسا، والإسكار أو المفاسد علة الحكم وتحريم الخمر حكم الأصل الذي دل عليه النص، وتحريم تعاطي المخدرات هو الحكم الثابت بطريق القياس أو نتيجة القياس. فيجب الحد علي من يتعاطى المخدرات كما يجب الحد على شارب الخمر. يرى بعض الآخر أن تحريم تعاطي المخدرات لوجود النص الذي دل على تحريمه "نهى رسول الله

---

[29] Pembukaan UU No.35 Tahun 2009 Tentang Narkotika.

[٣٠] الدكتور أحمد فتحي بهنسي، **الخمر والمخدرات في الإسلام**، الطبعة الأولى، (القاهرة: مؤسسة الخليج العربي، ٢٠٠١)، ص. ١٣٠

صلى اللّه عليه وسلم عن كل مسكر ومُفتِّرٍ"[٣١] ولوجود الضرر المحقق في تعاطيها. ويجب التعزير على من تعاطى المخدرات ولا حد فيه لأن ليس في المخدرات لذة ولا طرب. ويحل القليل النافع من المخدرات للتداوي[٣٢].

ز. منهج البحث

استخدم الباحث في بحثه بالمناهج الآتية:

١. نوع البحث

للحصول على الحقائق العلمية استخدم الباحث في هذ البحث دراسة مكتبية، بمطالعة الكتب المتعلقة بالأحكام الشرعية والقانون الوضعي الإندونيسي والوثيقة الرسمية، والكتب التي تبحث عن جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في القانون الوضعي الإندونيسي والفقه الجنائي الإسلامي.

---

[٣١] أخرجه أبو داود: حدثنا سعيد بن منصور، قال: ثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع، عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن الحكم بن عتيبة، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة قالت: نهى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم عن كل مسكر ومُفتِّرٍ. السنن للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٣٦٨٦ باب النهي في المسكر.

[٣٢] الدكتور وهبة زحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، الجزء السادس، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥)، ص. ١٦٦

٢. مصادر البيانات

أ) المصادر الأولية (*Primary Resources*)، هي المصادر التي استفادها الباحث ليكون أسسا في هذا البحث من الكتب المتعلقة بالموضوع.

ب) المصادر الثانوية (*Secondary Resources*)، هي تتكوّن من الكتب الكثيرة التي وجدها الباحث من المقالات والجرائد والبحوث والدراسات السابقة وجميع الوسائل المتعلقة بهذا البحث.

٣. أسلوب جمع المعلومات

سلك الباحث في جمع المعلومات والبيانات على المنهجين، هم:

أ) منهج الملاحظة (*Observation method*)

هذا المنهج هو جمع الحقائق بطريقة الملاحظة والكتابة الدقيقة من الكتب المتعلقة بالبحث حيث يمكن أن يفسر الباحث بحثا علميا.

واستخدم الباحث هذا المنهج للبحث عن الكتب وغيرها من الحقائق بالحضور إلى المكتبة.

ب) بمنهج الوثائق المكتوبة (*Documenter method*)

وهو منهج جمع البيانات المحتاجة باستخدام الكتب والمؤلفات والمقالات. واستخدم الباحث هذا المنهج لجلب البيانات والحقائق المتعلقة بالبحث.

٤. فن تحليل البيانات

للحصول على الأغراض المرجوة استخدم الباحث المنهج التحليلي في تحليل البيانات المجموعة وهي:

أ) طريقة استنتاجية (*Inductive Method*)

هي أن يجمع الباحث الحقائق المتعلقة بمسائل البحث ثم تستنتج وتستنبط منها القاعدة العامة. استخدم الباحث لأخذ البيان عن جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات.

ب) طريقة قياسية (*Deductive Method*)

هي طريقة الاستنباط من الحكم الكلي إلى الحكم الجزئي أو من العام إلى الخاص. واستخدم الباحث هذه الطريقة لتحليل جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات، ليعرف الحكم فيهما.

ج) منهج التحليل الوصفي المقارن (*Descriptive Analytic Comparative Method*)

أن يستخرج الباحث من البيانات المجموعة تابعا بالنظم ثم تحليلها مع مقارنة بين رأيين أو أكثر من ذلك. استخدم الباحث هذا المنهج لمقارنة تعريف جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩ عن المخدرات.

ح. تنظيم الكتابة وتقرير البحث

أما طريقة البحث التي سلكها الباحث في بحثه للحصول إلى الأهداف المرجوة السهلة للقارئين في فهم هذه الرسالة قسم الباحث بحثه إلى أربعة أبواب:

١. الباب الأول: المقدمة التي تتكون من خلفية البحث وتحديد المسألة وأهداف البحث، أهمية البحث التي يقصد إليها الباحث، البحوث السابقة، الإطار النظري، مناهج البحث، تنظيم كتابة تقرير البحث.

٢. الباب الثاني: النظرة العامة عن جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها والقانون الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩. يتكون هذا الباب من ثلاثة فصول، الفصل الأول يبحث في النظرة العامة عن جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها، الفصل الثاني يبحث في الفقه الجنائي الإسلامي، والفصل الثالث يبحث في القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩.

٣. الباب الثالث: مقارنة جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة ٢٠٠٩، يتكون من ثلاثة فصول، الفصل الأول يبحث في جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في الفقه الجنائي الإسلامي، والفصل الثاني يبحث في جريمة تعاطي المخدرات وعقوبتها في القانون الوضعي الإندونيسي رقم ٣٥ سنة

٢٠٠٩، والفصل الثالث يبحث في وجه الاتفاق والاختلاف بينهما وتحليل البحث.

٤. الباب الرابع: باب الخاتمة، وهذا يحتوي على نتائج البحث والتوصية.